

Distr.: General  
10 February 2023  
Arabic  
Original: English



الدورة السابعة والسبعون  
البند 148 من جدول الأعمال

## تقييم مساهمة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في سيادة القانون

### تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

قيّم مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في التقييم الذي أجراه لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، مساهمات البعثة في تحقيق نتائج مختارة في مجال سيادة القانون في كوسوفو في الفترة الممتدة من عام 2016 إلى عام 2022.

وعملت البعثة بصفتها الجهة المسؤولة عن إقامة العدل في كوسوفو منذ إنشائها في عام 1999 باتخاذ قرار مجلس الأمن 1244 (1999) إلى أن أعلنت كوسوفو استقلالها من جانب واحد في عام 2008. واستجابة للظروف المتغيرة على أرض الواقع، أقر المجلس بالدور التنفيذي المعزز للاتحاد الأوروبي في مجال سيادة القانون تحت مظلة الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، أعيد تشكيل مشهد وهيكل سيادة القانون داخل البعثة في هذا المجال. ومنذ توقيع الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا في عام 2013، ركزت البعثة الدعم الذي تقدمه إلى قطاع سيادة القانون على إدماج السلطة القضائية في كوسوفو، ولا سيما في شمال كوسوفو، وهو ما يشكل سمة رئيسية من سمات الاتفاق.

وخلال فترة التقييم، عملت البعثة في ميدان سيادة القانون الحافل بالعديد من الجهات الفاعلة الدولية الهامة التي تنفذ مبادرات استراتيجية متعددة السنوات. ووجدت البعثة مكانتها المناسبة في تلبية الاحتياجات المتصلة بسيادة القانون للطوائف التي لا تشكل أغلبية، ولا سيما في شمال كوسوفو، من خلال جهود التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين الجهات المانحة والمجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية في مجال سيادة القانون.



وكان الدعم المحدد الذي قدمته البعثة لإدماج السلطة القضائية في شمال كوسوفو من خلال المساعدة المباشرة والمحددة الأهداف للمحكمة الابتدائية لميتروفيتسا دعما فعالا في المساهمة في الحد من تراكم القضايا وزيادة رضا طالبي خدمات المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت البعثة توسيع نطاق تقديم المعونة القانونية مجانا إلى الفئات الضعيفة في كوسوفو بالشراكة مع منظمة محلية من منظمات المجتمع المدني.

ونظرا لولاية البعثة وتعاونها المحدود مع سلطات كوسوفو، فإنها لم تكن في وضع يمكنها من تصميم أو تنفيذ أنشطة محددة الأهداف وطويلة الأجل لمعالجة أبرز الثغرات الشاملة القائمة في مستوى كفاءة وتنوع الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون في جميع أنحاء الإقليم وفي ثقة الجمهور في النظام القضائي.

وظلت مسألة إقامة العدل في كوسوفو، على الرغم من التحسينات التي طرأت على مر السنين، تتطلب تدخلات استراتيجية ومستدامة ومنسقة. غير أن أنشطة البعثة لبت الاحتياجات التشغيلية القصيرة الأجل. وعلى الرغم من فعالية هذه الأنشطة في عدة حالات، فإنها لم تتسم، فيما يبدو، بالكفاءة أو الاستدامة.

ويقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أربع توصيات هامة إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، هي: تلبية الاحتياجات الشاملة بطريقة منسقة مع الجهات الفاعلة الأخرى المؤثرة في مجال سيادة القانون في كوسوفو؛ تصميم وتنفيذ المزيد من التدخلات الاستراتيجية، التي تركز على الثغرات المحددة في هذا القطاع في جميع أنحاء الإقليم؛ وإبلاغ سلطات كوسوفو وجميع الطوائف بهذه الأنشطة لتحسين التصورات عن البعثة وبناء الثقة المتبادلة فيما بين جميع الجهات الفاعلة؛ وتستند هذه التوصيات إلى الدعوة إلى تحسين إطار رصد الأداء والإبلاغ عنه.

## أولا - المقدمة والهدف

- 1 - كان الهدف العام من التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية هو تحديد أهمية وفعالية وكفاءة مساهمة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في سيادة القانون في كوسوفو، بأكبر قدر ممكن من المنهجية والموضوعية. وقد حُدد موضوع التقييم عقب تقدير المخاطر البرنامجية الذي ورد في الورقة الاستهلاكية التي أُعدت في بداية التقييم<sup>(1)</sup>. ويمثل التقييم لقواعد ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة<sup>(2)</sup>.
- 2 - والتُمتت تعليقات من البعثة (انظر المرفق).

## ثانيا - معلومات أساسية

### ألف - الولاية ودور سيادة القانون

- 3 - أنشئت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بموجب قرار مجلس الأمن 1244 (1999) في عام 1999 في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لفترة مفتوحة لتحقيق هدف عام يتمثل في "تأمين الظروف الضرورية لحياة سلمية وطبيعية لجميع السكان في كوسوفو" وتعزيز الاستقرار الإقليمي في غرب البلقان. واعتزمت البعثة، في تقرير أداء ميزانيتها للفترة 2020-2021 (A/76/525)، تحقيق ثلاثة إنجازات رئيسية (أو عناصر فرعية) في إطار عنصرها الفني<sup>(3)</sup>، هي:

(أ) إحراز تقدم نحو المصالحة والاندماج بين جميع الطوائف في كوسوفو

(ب) إحراز تقدم فيما يتصل بتعاون بريشتينا وحوارها مع بلغراد والمنظمات الإقليمية

(ج) إحراز تقدم فيما يتعلق بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان.

- 4 - وكان العنصر الفرعي (ج) أعلاه محور تركيز هذا التقييم، الذي قُيّم فيه إسهام البعثة في سيادة القانون في كوسوفو.

- 5 - وفي الفترة من عام 1999 وحتى إعلان سلطات كوسوفو استقلال كوسوفو من جانب واحد في عام 2008، أقامت البعثة، بوصفها الجهة المسؤولة عن إقامة العدل مؤقتاً، وجوداً مؤسسياً لسيادة القانون وتولت إقامة العدل وأصدرت القوانين. وفي عام 2008، وبعد إعلان الاستقلال من جانب واحد، رحب مجلس الأمن باعتزام الأمين العام إعادة معايرة الدور التنفيذي للبعثة بهدف تمكين الاتحاد الأوروبي من تعزيز عمله في مجال سيادة القانون<sup>(4)</sup>. ونتيجة لذلك، اضطلعت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بمسؤوليات دعم الشرطة والقضاء والجمارك بتوجيه من قرار مجلس الأمن

(1) الورقة الاستهلاكية، المهمة رقم: IED-22-009.

(2) فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، قواعد ومعايير التقييم، 2016.

(3) يتألف إطار البعثة القائم على النتائج من عنصرين رئيسيين، هما: العنصر الفني وعنصر الدعم.

(4) انظر تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2008/354). وقد ذكر الأمين العام في التقرير أن الاتحاد الأوروبي مستعد "للقيام بدور تنفيذي أقوى في مجال سيادة القانون في إطار القرار 1244 (1999) والسلطة العامة للأمم المتحدة". وتقدم بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تقارير إلى الأمم المتحدة تظهر كمفقات للتقارير الدورية للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

1244 (1999). وبعد عشر سنوات من نشرها في عام 2018، تولت سلطات كوسوفو الوظائف التنفيذية في هذه المجالات من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون.

6 - ونتيجة لهذه التغييرات، أوقفت شرطة بعثة الأمم المتحدة وإدارة العدل عملياتهما في عام 2008 وأنشئ مكتب الاتصال المعني بقضايا سيادة القانون التابع للبعثة. وواصلت البعثة ممارسة المهام التنفيذية المتبقية التي تشمل التصديق الرسمي على الوثائق المدنية، لتيسير التفاعل مع البلدان غير المعترفة بكوسوفو، والاتصال بالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) باسم كوسوفو. واستمرت البعثة في ممارسة هذه المهام المتبقية.

7 - وفي عام 2013، وقّعت بلغراد وبريشيتينا على الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات. وفي جملة أحكام، حدد هذا الاتفاق المبادئ التوجيهية لإدماج المؤسسات الموازية السائدة لسيادة القانون مثل الشرطة والمحاكم ومكاتب الادعاء العاملة في البلديات ذات الأغلبية الصربية في النظام القانوني لكوسوفو، بما في ذلك إنشاء محكمة ابتدائية متعددة الأعراق في منطقة ميتروفيتسا ذات الأغلبية الصربية الواقعة في شمال كوسوفو<sup>(5)</sup>. وبعد أربع سنوات من دخول الاتفاق حيز النفاذ، بدأ تنفيذ إدماج السلطة القضائية فعلياً في عام 2017.

8 - وفي أعقاب استعراض ملاك الموظفين المدنيين لعام 2015، نُقح برنامج سيادة القانون التابع للبعثة بإنشاء مكتب سيادة القانون<sup>(6)</sup>. وبالإضافة إلى المهام التنفيذية المتبقية، اضطلع المكتب بالواجبات الأساسية التالية: (أ) رصد التطورات في مجال سيادة القانون والإبلاغ عنها؛ (ب) تنفيذ أنشطة برنامجية لدعم زيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء ومواصلة إدماج السلطة القضائية دعماً للاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات.

9 - وقد صُمم برنامج سيادة القانون التابع للبعثة استجابة لمطالب المؤسسات والطوائف ذات الصلة في كوسوفو. وأدرجت البعثة أيضاً رؤية الأمين العام بأن تعتمد جميع كيانات الأمم المتحدة نهجاً محوره الإنسان، يشدد على توسيع نطاق إمكانية اللجوء إلى القضاء، وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية، بما في ذلك الأفراد المهمشون والضعفاء<sup>(7)</sup>، الذين يشملون في حالة كوسوفو الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والطوائف التي لا تشكل أغلبية (ومنهم الصرب والبوسنيون المسلمون والأتراك والروما والأشكاليا ومصريو البلقان والجورانتشي والكروات). وساهم عمل البعثة في مجال سيادة القانون في تحقيق الهدف 16

(5) "سيتم إدماج السلطات القضائية في الإطار القانوني لكوسوفو وستعمل ضمنه. وستشئ محكمة الاستئناف في بريشتينا فريقاً مؤلفاً من أغلبية من قضاة صرب كوسوفو للتعامل مع جميع البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. وستتألف شعبة تابعة لمحكمة الاستئناف هذه من موظفين إداريين وقضاة وستعمل بشكل دائم في شمال ميتروفيتسا (محكمة ميتروفيتسا المحلية). وستتألف كل فريق من الشعبة المذكورة أعلاه من أغلبية من قضاة صرب كوسوفو. وسيجلس القضاة المناسبون حسب طبيعة القضية المعنية"، الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشيتينا، بروكسل، نيسان/أبريل 2013، متاح عبر الرابط التالي: [www.srbija.gov.rs/specijal/en/120394](http://www.srbija.gov.rs/specijal/en/120394).

(6) كان استعراض ملاك الموظفين المدنيين جزءاً من سلسلة تدريجية من استعراضات ملاك الموظفين لجميع عمليات حفظ السلام أجريت خلال الفترة 2013-2015. وكانت تقودها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني آنذاك. وحدد الاستعراض فرص التآزر وزيادة الكفاءة في تكوين قدرات ملاك الموظفين المدنيين.

(7) انظر "خطة المشتركة" (A/75/982).

من أهداف التنمية المستدامة، الذي يهدف إلى توفير إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع.

10 - ونفذت البعثة أنشطتها في مجال سيادة القانون وسط بيئة مليئة بالتحديات طرحت عوائق خارجة عن سيطرتها. وتمثل التحدي الأكثر خطورة في اختلاف الآراء بين الحكومتين في بلغراد وبريشيتينا، على التوالي، فيما يتعلق بضرورة استمرار وجود البعثة كعملية لحفظ السلام. فبينما رأت بلغراد أن هناك حاجة ماسة لوجود البعثة، رأت بريشتينا أن البعثة قد أوفت بالفعل بولايتها. والأمم المتحدة، من جهتها، ومنذ إعلان الاستقلال من جانب واحد في عام 2008، ونظرا إلى أن قرار مجلس الأمن 1244 (1999) ظل ساري المفعول من الناحية القانونية، استمرت في اتباع نهج "محايد إزاء المركز" فيما يتعلق بكوسوفو<sup>(8)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، لم يحدّث مجلس الأمن ولاية البعثة منذ عام 1999، على الرغم من تطور المشهد السياسي<sup>(9)</sup>. وعلى الصعيد الداخلي، عدلت البعثة على مر الزمن وضعها العام واتصالاتها وبرامجها لتتناسب مع موقعها المحايد إزاء المركز عن طريق تنفيذ أنشطة برنامجية من خلال أطراف ثالثة، مثل وكالات فريق الأمم المتحدة في كوسوفو وصناديقه وبرامجه أو منظمات المجتمع المدني المحلية، وبالاتصال بالجهات الفاعلة البلدية دون الإقليمية.

## باء - الموارد

11 - بلغت الميزانية المقترحة للبعثة للفترة 2021-2022 ما قدره 39,7 مليون دولار وشملت ما مجموعه 374 وظيفة معتمدة. وعملت البعثة من مقرها في بريشتينا، ومن المكتب الإقليمي في ميتروفيتسا. وتلقت أيضا الدعم من مكتب الأمم المتحدة في بلغراد. وكان لدى مكتب سيادة القانون ما مجموعه 24 وظيفة معتمدة لكل من مركزي العمل في بريشتينا والمكتب الإقليمي في ميتروفيتسا، على النحو التالي: 4 وظائف في مكتبها الأمامي، و 14 وظيفة في قسم العدالة وشؤون السجون التابع لها، و 6 وظائف في مكتب كبير مستشاري الشرطة.

12 - وبالنسبة للأنشطة البرنامجية، في الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2022، تم تخصيص ما يقرب من 9,1 ملايين دولار للبعثة، منها 3,9 ملايين دولار مخصصة لأنشطة سيادة القانون وحقوق الإنسان. واستخدم ما لا يقل عن 30 في المائة من هذا المبلغ لتمويل الأنشطة المنفذة بالاشتراك مع كيانات فريق الأمم المتحدة في كوسوفو، واستخدم الباقي لتمويل الأنشطة المنفذة بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني المحلية<sup>(10)</sup>.

(8) تمشيا مع نهج الأمانة العامة للأمم المتحدة المحايد إزاء المركز، يشار إلى كوسوفو في الوثائق الرسمية للأمم المتحدة ورسائلها مع الحاشية التالية: "نُعم الإشارات إلى كوسوفو على أنها في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999)". ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن المناقشة في مجلس الأمن عبر الرابط التالي: <https://press.un.org/en/2008/sc9366.doc.htm>.

(9) أعرب أعضاء مجلس الأمن عن وجهات نظر متباينة بشأن الحاجة إلى البعثة في كوسوفو، كان آخرها في تشرين الأول/أكتوبر 2022. انظر <https://press.un.org/en/2022/sc15067.doc.htm>.

(10) معلومات مقدمة من مكتب رئيس الموظفين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

## ثالثاً - منهجية التقييم

13 - بالنسبة للتقييم الحالي، استُخدم تصميم متعدد الأساليب يستند إلى نظرية التغيير التي تم بموجبها مقارنة النتائج التي تم الحصول عليها من الأساليب النوعية والكمية والتقنيات التحليلية باستخدام مجموعة متنوعة من مصادر البيانات (انظر الجدول 1). وقُيِّمت أنشطة البعثة على أساس معايير التقييم التالية: (أ) الأهمية والاتساق؛ (ب) الفعالية والشمول؛ (ج) الاستدامة<sup>(11)</sup>.

الجدول 1

### الأساليب والأدوات التحليلية

| مصادر البيانات                | الأساليب والتحليل                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |
|-------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الوثائق الرسمية               | استعراض نوعي منظم لأكثر من 70 وثيقة أنتجتها البعثة وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو والجهات الفاعلة الخارجية، بما في ذلك الجهات المانحة، والوثائق الرسمية لبريشتينا وبلغراد                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
| الإحصاءات الرسمية والثانوية   | تحليل وصفي للبيانات الكمية التي أعدها المجلس القضائي لكوسوفو، ومجلس الادعاء العام لكوسوفو، ودوائر المؤسسات الإصلاحية في كوسوفو، والجهات الفاعلة المتعددة الأطراف (الاتحاد الأوروبي، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا) بشأن إقامة العدل                                                                                                                                                                                                        |
| المخبرون الرئيسيون والخبراء   | تحليل محتوى المقابلات شبه المنظمة مع الموظفين والمديرين المعنيين بسيادة القانون في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (23)، وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو (12)، والجهات المانحة (17)، ومقر الأمم المتحدة (6)، فضلاً عن خبراء مستقلين في مجال سيادة القانون (4) في كوسوفو                                                                                                                                                                                                                    |
| المستفيدون الرئيسيون والجمهور | <ul style="list-style-type: none"> <li>تحليل محتوى المقابلات شبه المنظمة مع الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون (40) ومنظمات المجتمع المدني (9) في كوسوفو وصربيا</li> <li>تحليل الاتجاهات الوصفية لاستقصاءات التصورات العامة التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، ومجلس أوروبا، واللجنة الأوروبية المعنية بكفاءة القضاء، ومنظمات المجتمع المدني المحلية</li> <li>معاينات شخصية في مركز لبيان الإصلاح للنساء والمحاكم الابتدائية في ميتروفيتسا وبريشتينا وغيبيلان</li> </ul> |

14 - القيود - على الرغم من أن مؤشرات الإنجاز للبعثة صيغت على أنها نتائج رفيعة المستوى، فإن الأدلة المقدمة في وثائق الأداء الخاصة بها اقتصرَت على وصف النواتج القصيرة الأجل. وكانت البعثة تقتصر إلى إطار للرصد والإبلاغ في مجال سيادة القانون مع أدوات مصاحبة لجمع البيانات. وبدلاً من ذلك،

(11) أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وفقاً لنهجه القائم على النتائج، تقييماً مفصلاً لمساهمة البعثة في تحقيق أربع نتائج فردية متوخاة على النحو المبين في نظرية التغيير.

اعتمدت على بيانات مستمدة من منظمات وجهات شريكة دولية أخرى (استطلاع رأي الجمهور الذي يجريه البرنامج الإنمائي، وبيانات رصد الحالات الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتقارير الاتحاد الأوروبي) في تقاريرها عن الأداء.

## رابعاً - نتائج التقييم

### ألف - الأهمية والاتساق

على الرغم من انتشار الجهات الفاعلة الدولية المؤثرة العاملة في مجال سيادة القانون وتعاونها المحدود مع سلطات كوسوفو، ظلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ذات أهمية في تلبية الاحتياجات المتصلة بسيادة القانون للطوائف التي لا تشكل أغلبية وفي تنسيق أنشطة سيادة القانون في شمال كوسوفو

15 - إلى جانب بعثة الأمم المتحدة، نفذت عدة جهات مانحة مبادرات استراتيجية متعددة تهدف إلى بناء قدرات مؤسسات سيادة القانون في كوسوفو وتعزيز أدائها ومساءلتها. وكان الاتحاد الأوروبي أكبر جهة مانحة، بمشاريع بقيمة 5,5 ملايين يورو للفترة 2021-2022، تليه الولايات المتحدة الأمريكية، بنفقات تبلغ حوالي 4 ملايين يورو سنوياً. كما قدمت الجهات المانحة الثنائية مثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وسويسرا مساهمات كبيرة، من خلال مشاريع متعددة، تراوحت قيمتها بين مليون ومليون يورو سنوياً<sup>(12)</sup>. بيد أن بعثة الأمم المتحدة والعديد من هذه الجهات المانحة اعترفت بعدم وجود تنسيق يُذكر بين الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون.

16 - وعلى الرغم من الحالة المذكورة أعلاه، فقد وجدت البعثة مكانتها المناسبة من خلال دعم إدماج السلطة القضائية في الشمال وفقاً للاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات، ولا سيما في المحكمة الابتدائية لميتروفيتسا. وكانت بعثة الأمم المتحدة واحدة من أكبر الجهات الفاعلة الدولية في منطقة ميتروفيتسا، إذ كان لها حضور كبير من حيث عدد الموظفين، وأقامت علاقات طيبة مع كل من السلطات المحلية والطائفة الصربية التي تشكل الأغلبية في تلك المنطقة. ورأى جميع المحاورين الذين تمت مقابلتهم أن إدماج السلطة القضائية لكل من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو كان ناجحاً، إذ لم تتم إثارة أي شكاوى بشأن روح الزمالة أو التماسك أو علاقات العمل منذ عام 2017.

17 - وتمثلت القيمة المضافة للبعثة في تمويل أنشطة منفصلة حلت اختناقات التنفيذ في عملية الإدماج. وقامت البعثة بصورة دائمة تقريباً بتوجيه الأموال وتنفيذ الأنشطة من خلال شركاء فريق الأمم المتحدة في كوسوفو، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمات المجتمع المدني المحلية. وقد حظيت هذه المساهمة الملموسة بتقدير كبير من الجهات الفاعلة المحلية التي اعترفت بأنه لولا الدعم الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة، لكان الأداء اليومي للمحكمة المدمجة في ميتروفيتسا قد تأثر سلباً.

(12) على سبيل المثال، مول الاتحاد الأوروبي مشاريع لبناء القدرات المؤسسية مثل برنامج الاتحاد الأوروبي المعني بقطاع العدالة في كوسوفو ومشروع مكافحة الجريمة الاقتصادية في كوسوفو. ومولت الولايات المتحدة برنامج أنشطة العدالة التجارية. ومولت النرويج عملية التشغيل الآلي لإدارة الدعاوى القضائية في جميع المحاكم ومكاتب الادعاء. وقدمت المملكة المتحدة الدعم لإدارة الأداء في المجلس القضائي لكوسوفو ومجلس الادعاء العام لكوسوفو.

18 - وأشار المستفيدون من الأنشطة البرنامجية لبعثة الأمم المتحدة، إلى أن البعثة، مقارنة بالجهات المانحة الأخرى، لبت بقدر أكبر احتياجاتهم المحددة والتشغيلية. وبالنظر إلى الدورة السنوية لأنشطتها البرنامجية، إلى جانب قربها من الجهات الفاعلة المحلية، تمكنت البعثة من تلبية الاحتياجات المستجدة بإلمام أكثر شدة بالحالة.

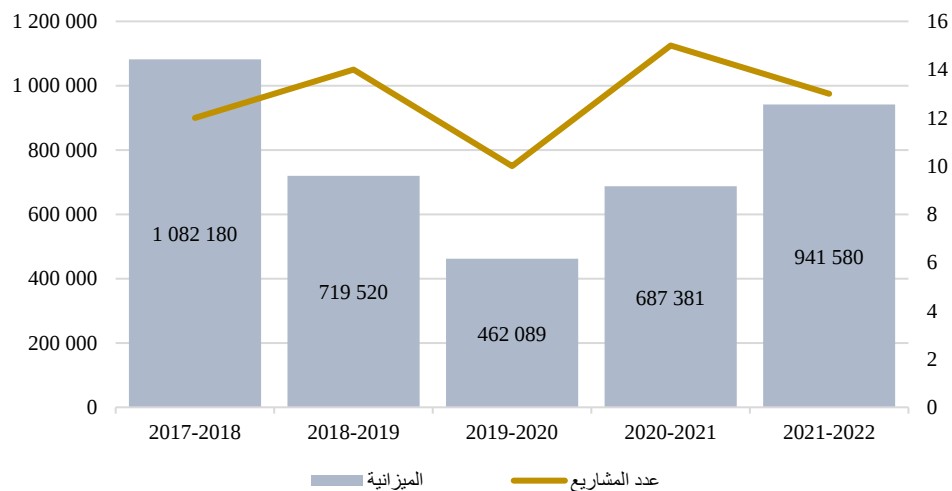
19 - وعقدت البعثة اجتماعات تنسيق شهرية مع ممثلي المجتمع المدني والشركاء الدوليين في منطقة ميتروفيتسا. واعتُبرت هذه الاجتماعات ناجحة في تبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة في جميع أنحاء منطقة ميتروفيتسا. واعترافاً بالحاجة إلى آلية مماثلة على نطاق كوسوفو، اقترح بعض أصحاب المصلحة توسيع نطاق ما تقوم به البعثة من تنسيق ليشمل مناطق أخرى، الأمر الذي من شأنه أيضاً أن يزيد من بروز البعثة وحضورها.

20 - وعلى الرغم من أهمية الأنشطة البرنامجية للبعثة، فإنها غالباً ما كانت قصيرة الأجل وذات طابع لوجستي، واستهدفت الاحتياجات التشغيلية الفورية للجهات الفاعلة على المستوى التكتيكي، مثل توفير المعدات المتعلقة بالأدلة الجنائية وتأثيث مكاتب الترجمة. ومنذ عام 2017، مولت البعثة 64 نشاطاً برنامجياً في مجالي سيادة القانون وحقوق الإنسان، بميزانية إجمالية بلغت حوالي 4 ملايين دولار (انظر الشكل الأول). وفي الفترة 2021-2022 وحدها، خصصت البعثة ما يقرب من مليون دولار لهذه الحافطة، وهو ما يمكن مقارنته بالمبلغ الذي خصصته الجهات المانحة الثنائية لأنشطة مماثلة في مجال سيادة القانون (انظر الفقرة 15). وأدى هذا النهج بالعديد من أصحاب المصلحة إلى اعتبار بعثة الأمم المتحدة ذات رؤية محدودة في مجال سيادة القانون وإلى اقتراح أن تتخذ البعثة موقفاً أكثر جرأة وأن تتبع نهجاً ينطوي على التواصل مع الجمهور بشأن مساهماتها.

#### الشكل الأول

الأنشطة البرنامجية في مجالي سيادة القانون وحقوق الإنسان التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الفترة 2017-2022

(بدولارات الولايات المتحدة)



المصدر: بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، مكتب رئيس الموظفين.

## باء - الفعالية والشمول

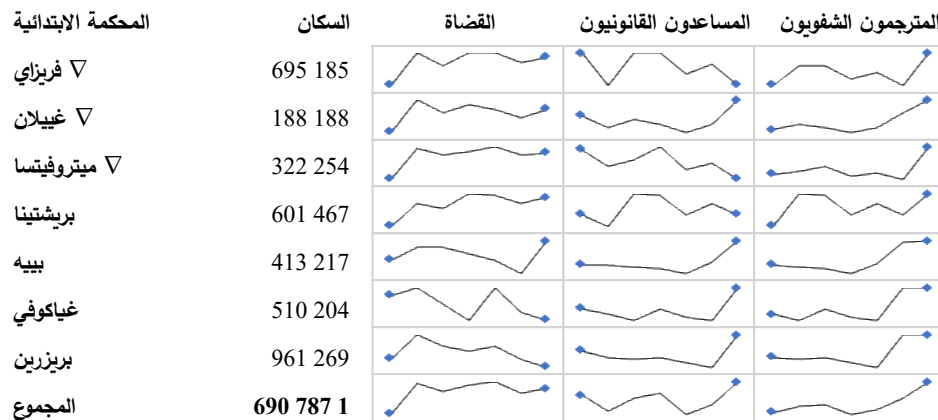
1 استجابت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على الفور للثغرات التشغيلية خلال عملية إدماج السلطة القضائية في شمال كوسوفو، مما أسهم في الحد من تراكم القضايا في المحكمة الابتدائية لميتروفيتسا وزيادة رضا طالبي خدمات هذه المحكمة. غير أن هناك حاجة إلى اتباع نهج أكثر استراتيجية لتوسيع نطاق هذه المكاسب واستدامتها على المدى الطويل

21 - دعمت البعثة تفعيل وتنفيذ عملية إدماج السلطة القضائية في اثنتين من المحاكم الابتدائية في كوسوفو، وذلك بقدر متفاوت من المشاركة. وكما نوقش آنفاً، كان الدعم منفصلاً ولوجستياً في طابعه؛ غير أنه لبي الاحتياجات الحيوية في تلك المرحلة.

22 - ففي المحكمة الابتدائية لميتروفيتسا، مولت البعثة توظيف مترجمين<sup>(13)</sup> وثلاثة موظفين قانونيين لتقديم المساعدة المباشرة للقضاة في حل العدد الكبير من القضايا المعلقة. وكان هذا الدعم مهماً لأن عدم كفاية الموارد البشرية كان أحد أكثر العوامل التي تكرر ذكرها وأسهم في طول الإجراءات، وبالتالي تراكم القضايا في كوسوفو. وعلى الرغم من الزيادة في العدد الإجمالي للموظفين القضائيين وغير القضائيين في جميع المحاكم الابتدائية في كوسوفو، فإن حصصهم النسبية لم تف بالمعايير المرجعية المحلية (انظر الشكل الثاني). وفي عام 2022، ظلت نسبة القضاة لكل 100 000 من سكان كوسوفو عند 17 (مقارنة بمعيار الاتحاد الأوروبي البالغ 21)، بينما كانت نسب المساعدين القانونيين والمترجمين الشفويين إلى القضاة 1,4 و 0,1 على التوالي (مقابل 3 و 1 وفقاً لمعايير المجلس القضائي لكوسوفو).

## الشكل الثاني

## التغير في عدد الموظفين القضائيين وغير القضائيين في المحاكم الابتدائية



▽ تقدم الخدمات للبلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو.

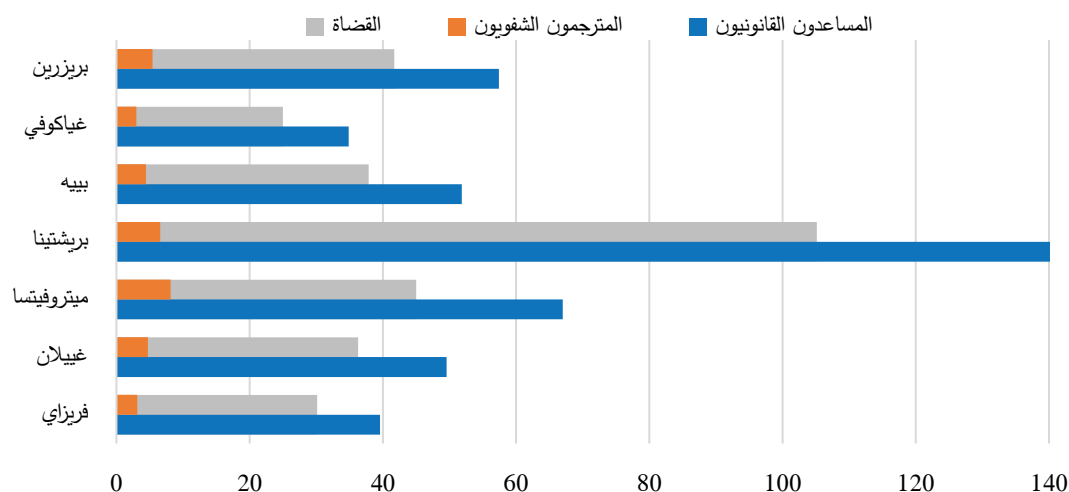
المصادر: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (2018) بالنسبة للإحصاءات السكانية؛ المجلس القضائي لكوسوفو (2022) بالنسبة للإحصاءات المتصلة بالمحاكم

(13) تم تمويل ستة مترجمين شفويين في عام 2022. ويبدو أن هذا يمثل انخفاضاً عن الفترات السابقة بسبب مسائل تتعلق بالميزانية. ولم يتمكن مكتب خدمات الرقابة الداخلية من الحصول على تقديرات دقيقة خلال فترة التقييم.

23 - ومع ذلك، سجلت ميتروفيتسا أعلى معدلات نمو بين جميع المحاكم الابتدائية في عدد القضاة (80 في المائة) والموظفين القانونيين (90 في المائة) والمترجمين (200 في المائة) في الفترة الممتدة من عام 2016 إلى عام 2022. وكانت نسبة المترجمين الشفويين لكل قاض هي الأعلى أيضا في ميتروفيتسا (مترجم شفوي واحد يعمل مع ثلاثة قضاة في المتوسط، مقابل ثمانية إلى عشرة قضاة في محاكم أخرى) على النحو المبين في الشكل 3. وقد تحقق ذلك جزئيا بفضل مساهمات بعثة الأمم المتحدة، التي استندت إلى فهم مشترك مفاده بأن الترجمة هي أشد الاحتياجات إلحاحا لكفاءة وبقاء السلطة القضائية المدمجة في الشمال.

الشكل الثالث

### مقارنة متوسط عدد الموظفين القضائيين وغير القضائيين في المحاكم الابتدائية



المصدر: المجلس القضائي لكوسوفو (2022)

24 - وفي المحكمة الابتدائية لبريشيتينا، مولت البعثة توظيف 20 متدربا داخليا قانونيا بالتعاون مع البرنامج الإنمائي ومعهد كوسوفو للقانون، وهو منظمة من منظمات المجتمع المدني المحلية. وحدد المتدربون الداخليون قرارات وسجلوها رقميا وصاغوها لأكثر من 30 000 من قضايا المخالفات البسيطة التي تجاوزت الحد القانوني. وعلاوة على ذلك، دعمت البعثة العيادات القانونية التابعة لمعهد كوسوفو للقانون التي دُرّب فيها 20 طالبا من طلاب القانون في السنة النهائية من ميتروفيتسا وبريشيتينا على المهارات القانونية العملية لتحضيرهم لفرص عمل محتملة في قطاع سيادة القانون.

25 - وحظي الدعم الذي قدمته البعثة للموارد البشرية بتقدير موظفي ومديري المحاكم الذين أُجريت معهم مقابلات، ويُعتقد أنه أسهم في الحد من تراكم القضايا، الذي كان أحد أهم المسائل التي تواجه قطاع سيادة القانون في كوسوفو<sup>(14)</sup>. وسلطت استراتيجية كوسوفو بشأن سيادة القانون<sup>(15)</sup> الضوء على ضرورة معالجة

(14) عدد أو نسبة القضايا المعلقة التي لم يتم حلها في غضون إطار زمني محدد.

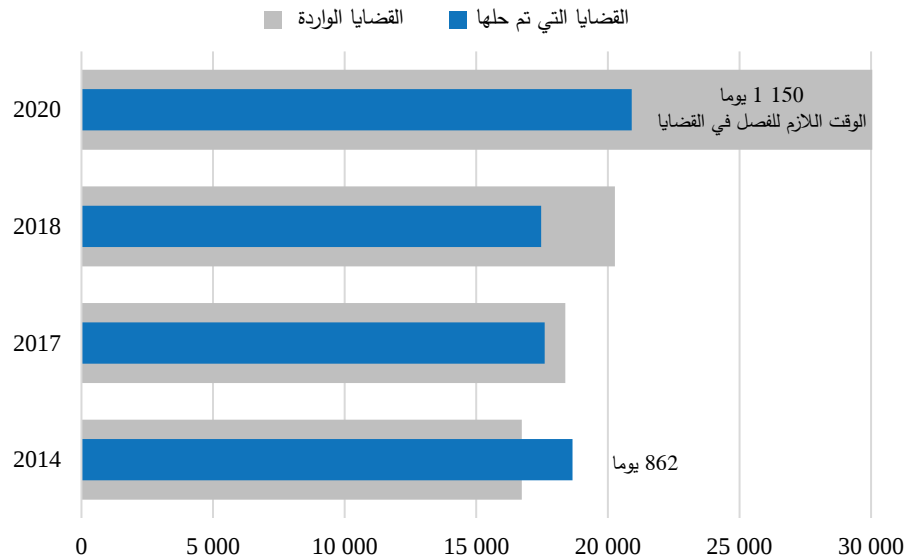
(15) استراتيجية كوسوفو بشأن سيادة القانون للفترة 2021-2026، التي وضعتها وزارة العدل واعتبرت خريطة الطريق لقطاع العدالة.

التأخير الكبير في حل القضايا لأن ذلك من شأنه أن يقوض الحق في محاكمة عادلة في غضون فترة زمنية معقولة، مما يشكل انتهاكا للدستور والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

26 - ويبين الشكلان الرابع والخامس هذه الحاجة الملحة. وتدهور معدل حل القضايا<sup>(16)</sup> في القضايا المدنية والتجارية في المحاكم الابتدائية في كوسوفو بين عامي 2014 و 2020 بسبب العدد المتزايد من القضايا الجديدة والوقت الطويل اللازم للفصل في القضايا<sup>(17)</sup>، وبحلول عام 2020، كانت 37 في المائة من القضايا المدنية والتجارية تعود إلى أكثر من سنتين. وخلال الفترة نفسها، تحسن معدل حل القضايا المتعلقة بالجرائم الخطيرة تحسنا طفيفا بسبب انخفاض عدد القضايا الجديدة، إلى جانب تحسن الوقت اللازم للفصل فيها. ومع ذلك، فإن 43 في المائة من هذه الجرائم كانت تعود إلى أكثر من سنتين في عام 2020، مما يشير إلى طول الأثر الزمنية اللازمة للفصل فيها.

الشكل الرابع

الاتجاه في القضايا المدنية والتجارية في المحاكم الابتدائية في كوسوفو

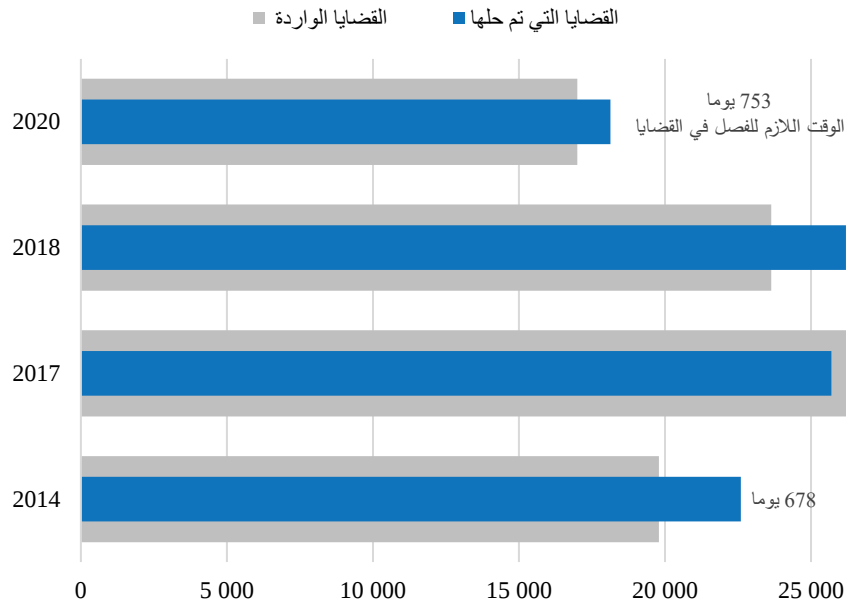


(16) نسبة القضايا التي تم حلها مقابل القضايا الواردة. ويشير معدل حل القضايا الذي يزيد عن 100 في المائة إلى أن المحكمة ثبتت في قضايا وردت إليها أكثر مما تتلقاه، مما يقلل من تراكم القضايا لديها.

(17) النسبة المئوية للقضايا (الاستئنافات أو الإجراءات الأصلية) التي تم الفصل فيها ضمن الأطر الزمنية المحددة.

## الشكل الخامس

## الاتجاه في الجرائم الخطيرة في المحاكم الابتدائية في كوسوفو

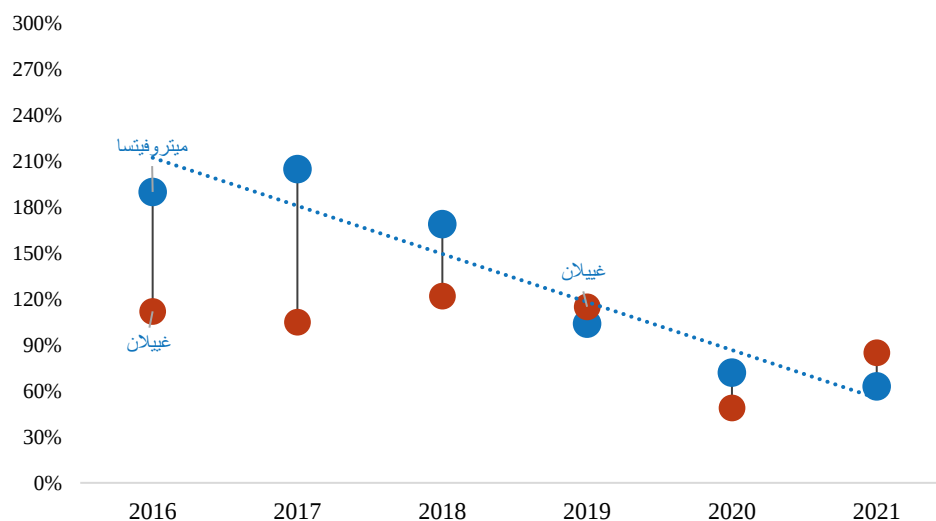


المصدر: اللجنة الأوروبية المعنية بكفاءة القضاء، "تقييم مقارن للبيانات المتعلقة بعمل نظام العدالة في كوسوفو Comparative assessment of data on the functioning of the justice system in Kosovo (2014-2020)" (2020-2022). (شباط/فبراير 2022).

27 - وكان تراكم القضايا أكثر حدة في ميتروفيتسا، التي ورثت حجما كبيرا من القضايا من المحاكم الصربية الموازية السابقة العاملة في المنطقة قبل الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات. وأظهرت مقارنة بين المحكمة الابتدائية لميتروفيتسا، التي تلقت دعما واسعا من البعثة، ومحكمة غييلان الابتدائية، التي وإن كانت ذات حجم مماثل، لم تتلق أي مساعدة من البعثة، اختلافا في التغير في تراكم القضايا على مر الزمن. وكما هو موضح في الشكل السادس، تدهورت معدلات حل القضايا في المحكمتين في الفترة الممتدة من عام 2016 إلى عام 2022. فقد بدأت محكمة ميتروفيتسا برصيد من القضايا المعلقة أعلى من محكمة غييلان التي تلقت، على النقيض من ذلك، عددا أكبر من القضايا الجديدة. وعلى مر السنين، وعلى الرغم من أن كلتا المحكمتين شهدتا انخفاضا في عبء القضايا، شهدت محكمة ميتروفيتسا انخفاضا أكبر نسبيا في عدد القضايا المعلقة على النحو المبين في الشكلين السابع والثامن.

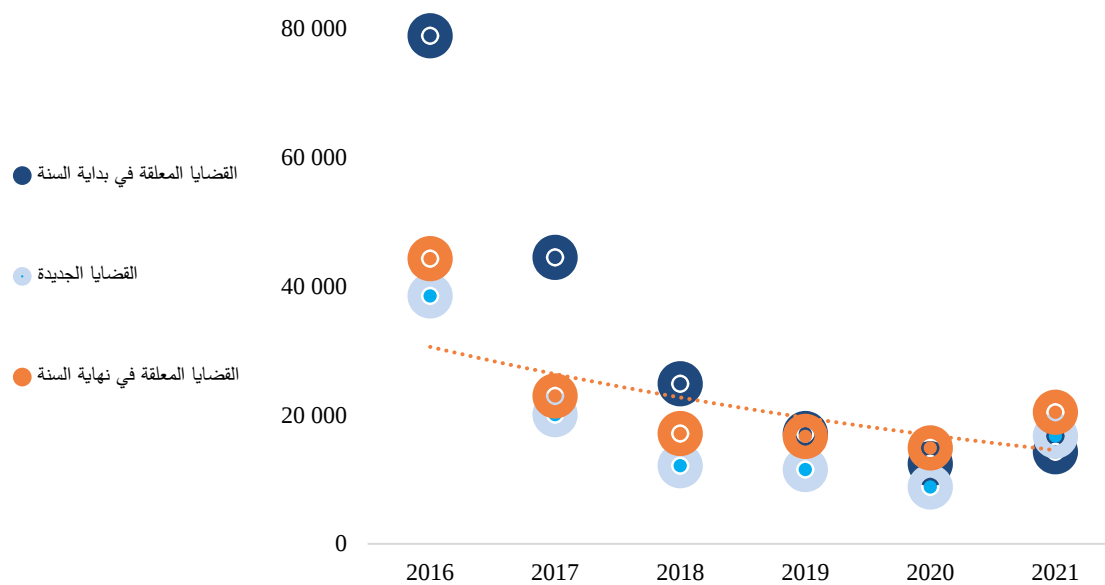
الشكل السادس

معدلات حل القضايا في المحكمتين الابتدائيتين في ميتروفيتسا وغيلان

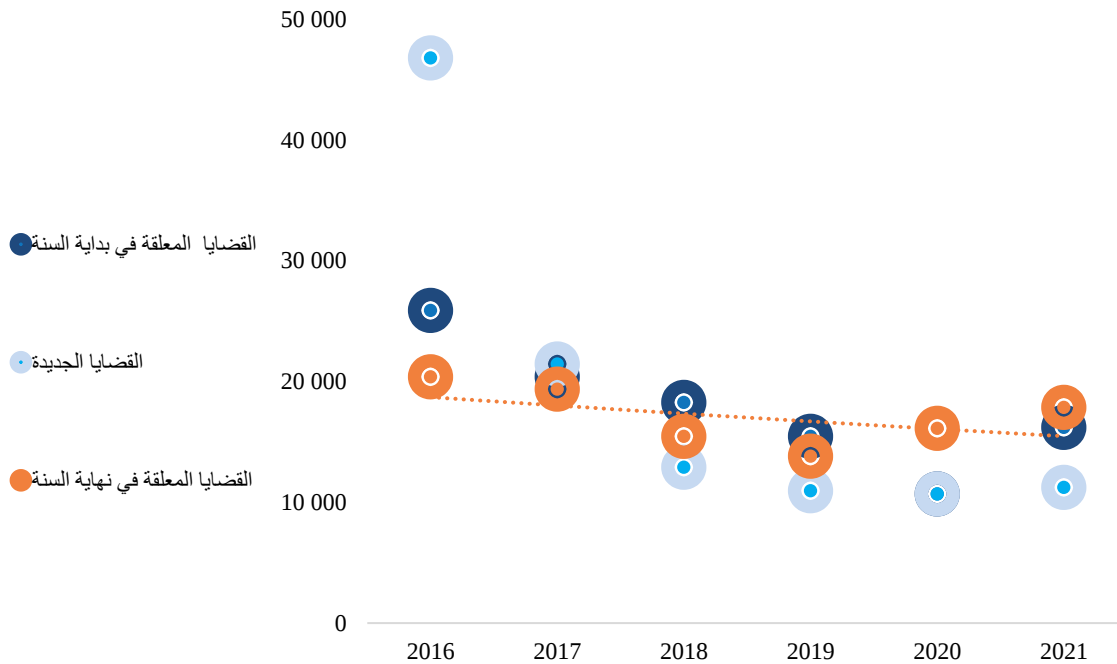


الشكل السابع

التغير في القضايا المعلقة في محكمة ميتروفيتسا



الشكل الثامن  
التغير في القضايا المعلقة في محكمة غيلان



المصدر: المجلس القضائي لكوسوفو (2022).

28 - غير أن هذا التغير الملحوظ لا يمكن أن يعزى إلى الدعم الذي تقدمه البعثة وحده. فأولاً، ما فتئت جهات مانحة دولية أخرى مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة تقدم الدعم (حلقات عمل لبناء القدرات، وأعمال الإصلاح، وتوفير المعدات، وما إلى ذلك) للمحكمة في ميتروفيتسا، مما قد يكون قد أسهم أيضاً في كفاءتها. وثانياً، تم نصب نظام معلومات إدارة القضايا، الذي تموله النرويج، في جميع المحاكم (وإن لم يكن في وقت واحد) للمساعدة على التخفيف من سوء تخصيص الموارد البشرية فيما يتعلق بعبء العمل في المحاكم عن طريق إسناد القضايا تلقائياً إلى القضاة. وعلى الرغم من عدم اكتمال استخدام النظام في جميع المحاكم، فإنه ربما يكون قد أسهم في تحسين شفافية السلطة القضائية وكفاءتها، بسبب التسجيل والنشر المنهجين للجداول الزمنية للفصل في القضايا.

29 - وبالإضافة إلى دعم الموارد البشرية، قدمت البعثة الدعم لإصلاح وتجديد المباني وقاعات المحاكم (على سبيل المثال، قاعة محكمة جديدة لقضايا الأحداث في جنوب ميتروفيتسا، ومركز الترجمة في بريشتينا). وأعرب المستفيدون عن تقديرهم لهذا الدعم وأشاروا إلى فضله في تحسين الكفاءة المهنية والكرامة والإدماج، لا سيما في ميتروفيتسا. وانعكست مشاعرهم في نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجرتها اللجنة الأوروبية المعنية بكفاءة القضاء لأراء طالبي خدمات المحاكم لعام 2018<sup>(18)</sup>، حيث أعرب طالبو خدمات

(18) اللجنة الأوروبية المعنية بكفاءة القضاء، تحليل نتائج الدراستين الاستقصائية لرضا كل من طالبي خدمات المحاكم والمحامين في المحاكم الابتدائية لبريشتينا وميتروفيتسا وبييه كأداة لإدارة المحاكم، أيلول/سبتمبر 2022.

المحكمة الابتدائية في ميتروفيتسا عن مستويات أعلى من الرضا في المتوسط في جميع المعايير مقارنة بأولئك الذين شملهم الاستطلاع في محكمتي بريشتينا وبييه (انظر خريطة الشدة في الشكل التاسع).

الشكل التاسع

مقارنة بين رضا طالبي خدمات المحاكم في بريشتينا وبييه وميتروفيتسا (عدد المجيبين: 1 728)

| الأسئلة                                                                      | بريشتينا | بييه | ميتروفيتسا |
|------------------------------------------------------------------------------|----------|------|------------|
| تسهيلات الوصول إلى مبنى المحكمة<br>(على سبيل المثال، الأثاث في قاعة المحكمة) |          |      |            |
| الاستدعاءات وجلسات الاستماع<br>(على سبيل المثال، التوقيت)                    |          |      |            |
| الكفاءة والكفاءة المهنية<br>(على سبيل المثال، حياد القضاة)                   |          |      |            |
| قرارات المحاكم<br>(على سبيل المثال، الوضوح)                                  |          |      |            |
| السرعة في حل القضايا                                                         |          |      |            |

المصدر: اللجنة الأوروبية المعنية بكفاءة القضاء.

30 - ومع ذلك، أشار الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، فضلا عن الوثائق الرسمية المستعرضة، إلى بضع مسائل بالغة الأهمية تتعلق باستدامة مساهمات البعثة في السلطة القضائية المدمجة. فأولا، كان هناك المسألة التي لم تُحل بعدُ والمتمثلة في عدم التصديق على شهادات خريجي القانون أو الترجمة من الكليات في شمال ميتروفيتسا وبلغراد. وثانيا، يُعتقد أن تقلص حجم السكان الناطقين باللغة الصربية، إلى جانب عدم وجود طلبات من صرب كوسوفو لشغل وظائف شاغرة في المحاكم، يعرضان للخطر مستوى تمثيل صرب كوسوفو وإدماجهم في السلطة القضائية في المستقبل. ولم يكن الدعم التشغيلي القصير الأجل الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة (تمويل المترجمين الشفويين) كافيا لمعالجة هذه الثغرات الحرجة الطويلة الأجل، التي تتطلب اتباع نهج أكثر استراتيجية من جانب جميع أصحاب المصلحة لاستهداف جميع المحاكم والطوائف في جميع أنحاء كوسوفو.

2 - أسهمت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وإن كان ذلك بصورة محدودة، في تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء بتيسير توفير المعونة القانونية للفئات الضعيفة. ومع ذلك، كان بإمكان البعثة أن تستفيد بشكل أفضل من معرفتها وقدرتها على الصعيد المؤسسي لتوسيع وإدامة هذا النوع من الدعم في جميع أنحاء كوسوفو

31 - في الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2022، دعمت البعثة إنشاء مركز المعونة القانونية التابع لمعهد كوسوفو للقانون، وقدمت التمويل لما يلي: (أ) منظمة مجتمع مدني محلية لتوظيف اثنين من المساعدين القانونيين لفرع وكالة كوسوفو للمعونة القانونية المجانية في شمال ميتروفيتسا (انظر الفقرة 35)؛ (ب) البرنامج الإنمائي لتطوير مشاريع المعونة القانونية والوساطة. وقد لبي هذا الدعم حاجة معترف بها في الإقليم وفقا لاستراتيجية كوسوفو بشأن سيادة القانون، وهي أن مستوى تقديم المعونة القانونية لا يزال غير كاف نظرا لمحدودية ميزانية الوكالة وقدرتها<sup>(19)</sup>، فضلا عن قلة الاستعانة بالسبل البديلة لتسوية المنازعات التي يوفرها الوسطاء والمحكمون. ولم يكن لدى فرع الوكالة في ميتروفيتسا سوى موظف واحد بدون مكتب دائم كان مكلفا بمعالجة ما يقرب من 90 حالة ترد سنويا من البلديات الأربع التي تقدم لها الوكالة الخدمات.

32 - واعتبر العديد من أصحاب المصلحة دعم البعثة لإنشاء مركز المعونة القانونية التابع لمعهد كوسوفو للقانون أحد أنشطتها البرنامجية المميزة. ويقدم المركز المعونة القانونية المجانية للقضايا الجنائية والمدنية والإدارية ويدير مكتبا متنقلا للمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة الذين لا يملكون وسائل السفر. وفيما يتعلق بالقضايا التي تتطلب تمثيلا قانونيا في المحاكم، أبرم المركز اتفاقا مع نقابة المحامين في كوسوفو، التي وفرت حتى الآن 100 محام بدون مقابل. وكان هذا الدعم مهما لأن التمثيل القانوني غير الكافي يؤثر بشكل خاص على النساء والمتقاعدين وملتزمسي اللجوء والأشخاص المدانين وأولئك الناجين من العنف الجنسي. وفي عام 2018، لاحظت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أنه في ما مجموعه 1 154 محاكمة رصدتها في كوسوفو، لم يكن لدى 50 في المائة من الأطراف تمثيل قانوني، وكان في 32 في المائة منها طرف واحد فقط ممثل قانوني، مما أثر على جودة العدالة<sup>(20)</sup>. ومنذ عام 2019، ساعد المركز، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، 2 398 شخصا (38 في المائة منهم من النساء، وحوالي 26 في المائة ينتمون لطوائف الأقليات من الروما والأشكالييا ومصريو البلقان، و 3 في المائة من صرب كوسوفو)<sup>(21)</sup>.

33 - كما أسهمت بعض مبادرات الاتصال الاستراتيجي للبعثة في زيادة الوعي وتثقيف الجمهور بشأن إمكانية اللجوء إلى القضاء في كوسوفو. وقدمت البعثة التمويل للفيلم الوثائقي Not your property<sup>(22)</sup>، الذي سلط الضوء على المشاكل التي تواجهها النساء أثناء ممارسة حقوقهن في الملكية. ومولت البعثة أيضا البرنامج التلفزيوني Tempus<sup>(23)</sup> الذي يعرض المسائل القانونية الراهنة في كوسوفو. وأنتج هذا البرنامج من

(19) وكالة كوسوفو للمعونة القانونية المجانية هي الكيان الرسمي الذي ينظم تقديم المعونة القانونية المجانية.

(20) منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مرصد العدالة (2018).

(21) بيانات مقدمة من معهد كوسوفو للقانون.

(22) فيديو ترويجي للفلم الوثائقي متاح عبر الرابط التالي: [www.youtube.com/watch?v=i2IOL11Gm8&t=29s](https://www.youtube.com/watch?v=i2IOL11Gm8&t=29s).

(23) متاح عبر الرابط التالي: [www.youtube.com/watch?v=jY2OKIQWgSk&list=PLdZvL5MTAKShncEzUrS](https://www.youtube.com/watch?v=jY2OKIQWgSk&list=PLdZvL5MTAKShncEzUrS).

JCUY29-wIHbBS

قبل معهد كوسوفو للقانون وكان البرنامج التلفزيوني الذي حظي بأكثر عدد من المشاهدات في وقت الذروة أيام الثلاثاء وفقا للسجلات الداخلية للمعهد.

34 - وتمثل مجال آخر للدعم في إحدى المهام التنفيذية المتبقية لبعثة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، واصلت البعثة تيسير التصديق على الوثائق المدنية والوثائق المتعلقة بالتعليم والعمل لاستخدامها في البلدان التي لا تعترف باستقلال كوسوفو. ومكنت هذه الخدمة المقيمين من الحصول على الخدمات العامة وممارسة حقوقهم، مثل العمل أو الدراسة خارج كوسوفو وطلب المعاشات التقاعدية. وفي الفترة الممتدة من عام 2008 إلى عام 2022، تم التحقق من صحة ما يقرب من 39 000 وثيقة والتصديق عليها<sup>(24)</sup>. وبالنسبة للفترة 2008-2018، شكلت الوثائق المتعلقة بالمعاشات التقاعدية حوالي 70 في المائة من جميع الوثائق المطلوب التصديق عليها.

35 - وخلال فترة التقييم، انخفضت ميزانية المعونة القانونية في كوسوفو مقارنة بعام 2018، وظلت عند مستوى منخفض، أي 4 في المائة من إجمالي ميزانية النظام القضائي<sup>(25)</sup>، مقارنة بأعضاء مجلس أوروبا، الذين خصصوا ما متوسطه 11 في المائة سنوياً<sup>(26)</sup>. وخلال هذه الفترة، استثمرت البعثة حوالي 422 000 يورو في الأنشطة البرنامجية المتصلة بالمعونة القانونية، وهو ما يعادل الميزانية السنوية لوكالة كوسوفو للمعونة القانونية المجانية<sup>(27)</sup>. وعلى الرغم من هذه المساهمة الكبيرة، اقتصر الدعم على تمويل شركاء منفذين مختارين، على النحو الذي نوقش أعلاه، وكان يمكن توسيع نطاقه لمعالجة أوجه القصور الهيكلية في تقديم المعونة القانونية في كوسوفو، وكذلك لتحسين التعبير عن حجم وأهمية الدعم الذي تقدمه البعثة لتيسير إمكانية اللجوء إلى القضاء.

36 - فعلى سبيل المثال، كانت إمكانية اللجوء إلى القضاء بالنسبة للناجين من العنف الجنساني أحد المجالات التي ذكرها أصحاب المصلحة باعتبارها تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والأنشطة الاستراتيجية من جانب الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وعلى الرغم من أن السلطات اعترفت بنقص الإبلاغ، إلا أن البيانات المتاحة تشير إلى أن العنف الجنساني المبلغ عنه قد تصاعد في كوسوفو بنسبة 48 في المائة من عام 2016 إلى عام 2022 (انظر الشكل العاشر). وللتصدي لهذه المشكلة، أطلقت وزارة العدل استراتيجية الحماية من العنف العائلي والعنف ضد المرأة في عام 2022. واتفق خبراء سيادة القانون الذين تمت استشارتهم على أن كوسوفو لديها واحد من أكثر الأطر القانونية تقدماً لمكافحة العنف الجنساني في أوروبا، ولكن تفعيله وتنفيذه لا يزالان يمثلان تحدياً. ومثل ذلك فرصة غير مستغلة لبعثة الأمم المتحدة لتوسيع نطاق عملها في المستقبل بشأن إمكانية اللجوء إلى القضاء لدعم الحقوق القانونية للناجين من العنف الجنساني، نظراً للميزة النسبية التي تتمتع بها البعثة في الوصول إلى الفئات الضعيفة والطوائف التي لا تشكل أغلبية، فضلاً عن السلطات المحلية على مستوى

(24) بيانات مكتب سيادة القانون التابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

(25) اللجنة الأوروبية المعنية بكفاءة القضاء، 2022.

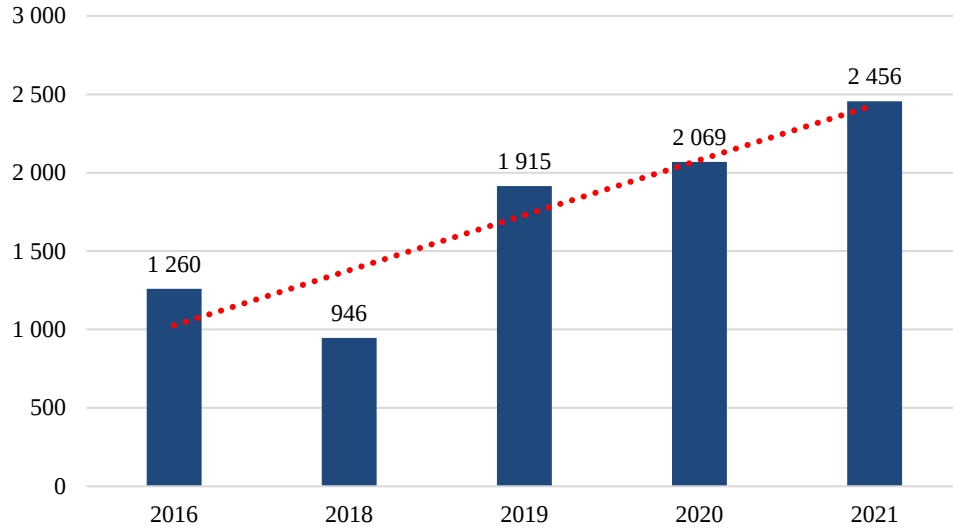
(26) مجلس أوروبا، اللجنة الأوروبية المعنية بكفاءة القضاء، تقرير تقييم النظم القضائية الأوروبية (European judicial systems evaluation report) (ستراسبورغ، 2020).

(27) بلغت ميزانية وكالة كوسوفو للمعونة القانونية المجانية لعام 2020 ما قدره 422 698 يورو، ولكن بسبب أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تم تخفيضها إلى 307 393 يورو.

البلديات، التي كانت، بموجب الاستراتيجية، مسؤولة عن إنشاء خدمات محلية لمساعدة الناجين، ووضع برامج فميا يتعلق بالجناة، وتدريب الجهات الفاعلة المحلية.

الشكل العاشر

حالات العنف العائلي التي أُبلغت بها شرطة كوسوفو



المصدر: التقارير السنوية لأمين المظالم في كوسوفو، 2016-2021. البيانات غير متاحة لعام 2017.

### 3 - قدمت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مساهمات محدودة في تحسين مستوى كفاءة وتنوع الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون

37 - من بين المجموعات الأربع للجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون (الشرطة، والادعاء العام، والسلطة القضائية، والمؤسسات الإصلاحية) في كوسوفو، كان للبعثة أقل قدر من التعاون مع شرطة كوسوفو، يليها الادعاء العام، وبالتالي كان لها إسهام محدود في تحسين مستوى كفاءتهما وتنوعهما<sup>(28)</sup>. وقامت البعثة بتعاون هادف أكثر مع السلطة القضائية، كما نوقش سابقاً، ومع المؤسسات الإصلاحية، وكان لذلك آثار تتناسب مع نوع الدعم المقدم.

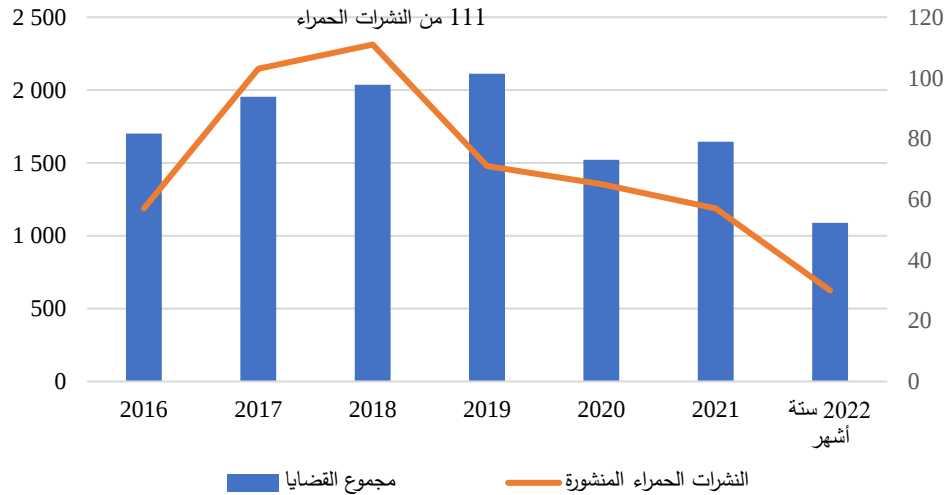
38 - وعلى الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة قدمت الدعم المناسب في بناء كادر من الجهات الفاعلة المتعددة الأعراق وذات الكفاءة في مجال سيادة القانون في كوسوفو في الفترة من عام 1999 إلى عام 2008، مما أرسى الأسس للمؤسسات القائمة، أعاق عاملان رئيسيان مرتبطان بالسياق دور البعثة وتأثيرها في هذا المجال خلال فترة التقييم. فأولاً، أفيد بأن بعض سلطات كوسوفو كانت مترددة في تلقي دعم مباشر من البعثة في مسائل استراتيجية من قبيل تنمية الموارد البشرية (مثل فحص سجلات القضاة، والقدرة على التحقيق في الجريمة المنظمة المعقدة أو جرائم الحرب). وثانياً، تتمتع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى بميزة نسبية في هذه الوظائف، بالنظر إلى حجم ونطاق أنشطتها ومدى قبولها من قبل السلطات.

(28) كانت خدمات المراقبة خارج نطاق هذا التقييم.

39 - واقتصر تعاون بعثة الأمم المتحدة مع شرطة كوسوفو إلى حد كبير على وحدة التعاون القانوني الدولي بشأن إصدار نشرات الإنتربول الدولية بشأن المطلوبين أو النشرات الحمراء (الشكل الحادي عشر). واعتبر ممثلو منظومة الأمم المتحدة الذين أجريت معهم مقابلات البعثة حلقة وصل مؤثرة بين الإنتربول والدول الأعضاء فيها وسلطات كوسوفو. بيد أن الجهات المانحة وخبراء سيادة القانون رأوا أن هذه الوظيفة التنفيذية هي السبب الرئيسي لعدم تعاون السلطات مع البعثة، الأمر الذي اعتُبر أنه يقوّض استقلال كوسوفو المعلن من جانب واحد. وبما أن إصدار هذه النشرات الحمراء استغرق وقتاً طويلاً من وقت الموظفين، بالإضافة إلى عدم تعاون السلطات، قدمت البعثة دعماً محدوداً ولوجستياً في معظمه للشرطة، وكثيراً ما كان ذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (على سبيل المثال، تحسين مكاتب وحدة التعاون القانوني الدولي في بريشتينا، وتركيب كاميرات مراقبة بالفيديو في الشمال). وأفادت التقارير المتناقلة بأن الدعم الذي قدمته البعثة لتجهيز مختبرات الأدلة الجنائية في كوسوفو أدى إلى زيادة بنسبة 30 في المائة في عدد عمليات مواجهة الشهود واستجوابهم والتحليلات الجنائية التي أجريت.

#### الشكل الحادي عشر

#### عبء القضايا المتعلقة بالإنتربول في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو



المصدر: بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

40 - وكان تعاون البعثة مع المؤسسات الإصلاحية أكثر اتساعاً واستراتيجية، حيث قدمت البعثة أحد أنشطتها المعيارية الوحيدة في صياغة اللوائح الداخلية وإجراءات التشغيل الموحدة المتصلة بمعاملة السجناء وحقوقهم وتنفيذ النظام الجنائي. وشرعت البعثة أيضاً في تنفيذ أنشطة برنامجية تستهدف إعادة تأهيل السجناء في مراكز احتجاز مختارة من خلال توفير المعدات بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وغيره من الجهات الفاعلة (من قبيل الأفران لإنتاج الخبز أو لوازم للتنظيف والبستنة في مواقع التراث الثقافي من قبل السجناء). وحظي هذا الدعم بتقدير الكيانات المتلقية، ولا سيما في ميتروفيتسا. غير أن هذه الأنشطة كانت مخصصة بطبيعتها ولم تستند إلى تقييم للاحتياجات المؤسسية وإطار عمل، مما يثير شواغل بشأن استدامتها.

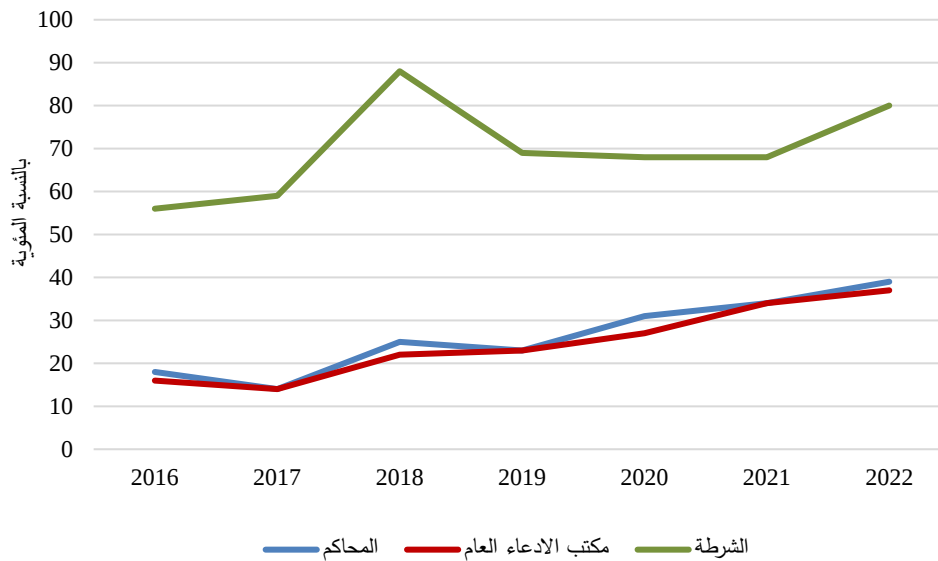
4 - كانت مساهمة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في ثقة الجمهور مساهمة غير مباشرة من خلال دعم السلطة القضائية المدمجة مما أدى إلى تحسين رضا طالبي خدمات المحاكم في ميتروفيتسا

41 - أحد مؤشرات الإنجاز<sup>(29)</sup> التي استخدمتها بعثة الأمم المتحدة في تقارير أداء ميزانيتها منذ عام 2015 هو مستوى رضا الناس عن السلطة القضائية، باستخدام نتائج استطلاع رأي الجمهور الذي يجريه البرنامج الإنمائي سنوياً. غير أنه كان من الصعب إقامة صلة موثوق بها بين أنشطة البعثة وتحقيق هذا المؤشر. ويعزى ذلك إلى محدودية نطاق دعم البعثة لجميع الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون ومحدودية نطاق تعاونها معها في جميع أنحاء كوسوفو، وإلى أن ثقة الجمهور كانت مدفوعة وتأثرت بعدة متغيرات، كثير منها خارج عن سيطرة البعثة ولا يمكن ملاحظتها إلا في الأجل الطويل.

42 - ومع ذلك، ظلت ثقة الجمهور مقياساً هاماً لفعالية نظام سيادة القانون. وكان مستوى رضا الجمهور في كوسوفو عن السلطة القضائية أقل مقارنة بمستوى الرضا عن الجهات الفاعلة الأخرى في مجال سيادة القانون. ووفقاً لاستطلاع رأي الجمهور الذي يجريه البرنامج الإنمائي، أفاد ما لا يزيد عن 30 في المائة من المجيبين في المتوسط عن رضاهم عن أداء المحاكم ومكتب الادعاء العام، على الرغم من الاتجاه التصاعدي المسجل منذ عام 2019 (انظر الشكل الثاني عشر). وخلال الفترة نفسها، مثلت المحاكم ما نسبته 30 في المائة من جميع القضايا التي حقق فيها أمين المظالم في كوسوفو (انظر الشكل الثالث عشر). وكانت هذه الشكاوى تتعلق في أغلب الأحيان بالحق في محاكمة عادلة ونزيهة، والحق في الحصول على سبل الانتصاف القانوني. وفي المقابل، أعرب أكثر من 70 في المائة من المجيبين على استطلاع الرأي عن ارتياحهم تجاه شرطة كوسوفو، التي لم تمثل سوى 5 في المائة من الحالات التي حقق فيها أمين المظالم.

الشكل الثاني عشر

مستوى الرضا عن مؤسسات سيادة القانون في كوسوفو

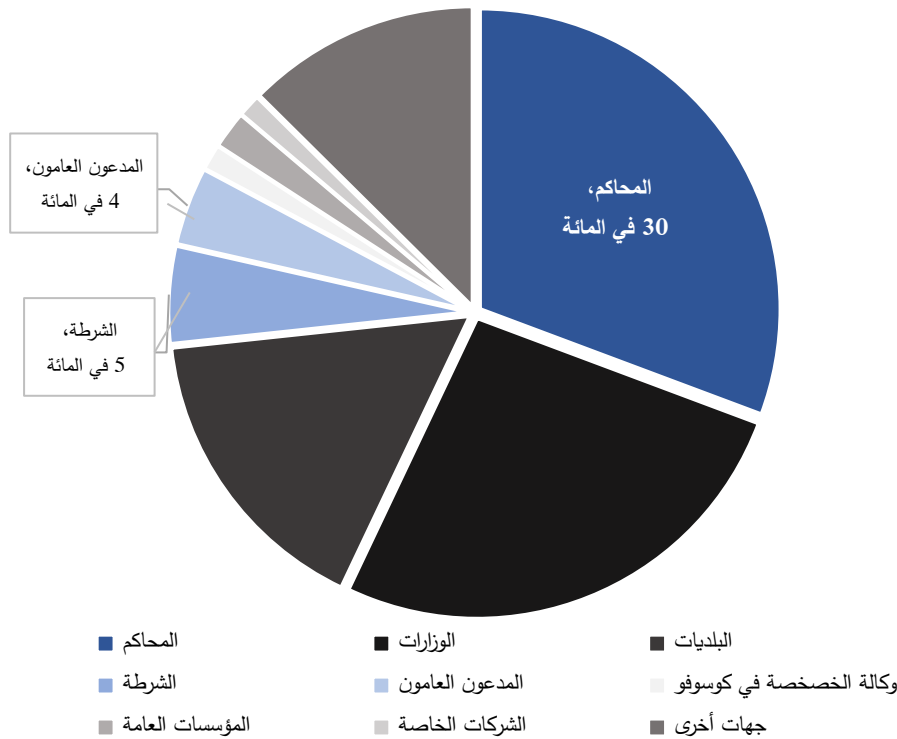


المصدر: استطلاع رأي الجمهور الذي يجريه البرنامج الإنمائي.

(29) تبين مؤشرات الإنجاز قياس مدى التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المتوقعة خلال فترة معينة من فترات الميزانية.

الشكل الثالث عشر

السلطات المعنية في القضايا التي حقق فيها أمين المظالم في كوسوفو (2016-2021)



المصدر: التقارير السنوية لأمين المظالم في كوسوفو.

43 - وإزاء هذه الخلفية، فإن تحقيق محكمة ميتروفيتسا لأعلى مستوى من الرضا بين جميع طالبي خدمات المحاكم في كوسوفو في عام 2018<sup>(30)</sup> يشير إلى أن دعم البعثة المحدد الأهداف لهذه المحكمة (كما نوقش سابقاً) كان له تأثير إيجابي. وبالمثل، لاحظ موظفو محكمة ميتروفيتسا الذين أجريت معهم مقابلات أن قاعات المحكمة المفروشة أسهمت في خلق هالة من الحس المهني وأتاحت عقد الجلسات في بيئة أكثر كرامة مما أدى إلى تحسين ثقة الأطراف في إجراءات المحكمة.

### الاستدامة

5 - ظلت أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في مجال سيادة القانون مواضيعية لكنها كانت لوجستية أساساً. ونظراً لمحدودية الحيز السياسي الذي تعمل فيه البعثة، فإنها لم تتمكن من القيام بدور قيادي في التصدي مباشرة للثغرات القائمة في القدرات الاستراتيجية في قطاع سيادة القانون في كوسوفو التي حددتها الجهات الفاعلة المحلية والدولية

44 - لم تدمج بعثة الأمم المتحدة للاستدامة على نحو كاف في برامجها المتعلقة بسيادة القانون. وكانت المساهمات اللوجستية (مثل المعدات وأعمال الإصلاح)، التي كثيراً ما استهدفت مجموعة محددة من

(30) اللجنة الأوروبية المعنية بكفاءة القضاء، (2022).

المستفيدين على المستوى التكتيكي (مثل المترجمين الشفويين والقضاة)، ضرورة ولكنها كانت غير كافية للتصدي للثغرات الأكبر والأكثر إلحاحاً (مثل المسائل المتعلقة بالمساءلة والاستقلال والقدرات المتخصصة)، التي لها تأثير على جميع الطوائف في كوسوفو. وأقر موظفو البعثة بالمقدار غير المتناسب من الوقت الذي ينفق على المهام التنفيذية المتبقية وفي استعراض الأنشطة البرنامجية المقترحة والموافقة عليها، فضلاً عن التحديات التي ينطوي عليها السياق الذي يتسم بطابع سياسي إلى حد كبير والذي حال دون انخراطهم في مسائل أكثر استراتيجية مع سلطات كوسوفو.

45 - وكانت الشواغل المتعلقة بالاستدامة بالغة الأهمية بالنظر إلى السياق المتسم بالدينامية الذي تعمل فيه مؤسسات سيادة القانون في كوسوفو. فمن ناحية، بحلول عام 2022، تجاوزت النتيجة الإجمالية لسيادة القانون (البالغة 0,56) في كوسوفو المتوسط العالمي (البالغ 0,55)، واحتل الإقليم المرتبة السابعة والخمسين من بين 140 بلداً والثاني في منطقته<sup>(31)</sup>، وفقاً لمشروع العدالة العالمية<sup>(32)</sup>. ومن ناحية أخرى، صنف الاتحاد الأوروبي باستمرار النظام على أنه نظام آخذ في التطور، بسبب عدم كفاءته وقابليته لأن يكون عرضة لتأثيرات غير مبررة وإحجائه عن حل القضايا البارزة والحساسة<sup>(33)</sup>.

46 - وعزت الجهات المانحة هذه الثغرات إلى فشل التنفيذ الناجم عن عدم كفاية الميزانية، وتقدم سن القوى العاملة في مجال سيادة القانون، والافتقار إلى الجهات الفاعلة المتخصصة للفصل في الجرائم المعقدة بما يتماشى مع المعايير الدولية العالية المتصورة. وبالإضافة إلى ذلك، سلط الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات الضوء على عدم إحراز تقدم في الحوار السياسي بين بلغراد وبريشيتينا، وتقلص حجم السكان<sup>(34)</sup>، وبطالة الشباب، ونزوح الأدمغة (لا سيما من الطوائف التي لا تشكل أغلبية)، بوصفها عوامل حيوية مرتبطة بالسياق تشكك في قدرة نظام سيادة القانون على امتصاص الصدمات والاستجابة للظروف المتغيرة بسرعة<sup>(35)</sup>. اعتبر صرب كوسوفو، في دراسة استقصائية أجريت عام 2021<sup>(36)</sup>، أن انعدام الاستقرار السياسي (53 في المائة) وهجرة الشباب (51 في المائة) هما أكبر المشاكل في كوسوفو.

47 - وإزاء هذه الخلفية، رأى أصحاب المصلحة الذين أجريت معهم مقابلات أنه يمكن للبعثة أن تضطلع بدور أكبر، نظراً لمساهماتها السابقة في إرساء أسس نظام سيادة القانون منذ عام 1999، فضلاً عن معرفتها وشبكاتها على الصعيد المؤسسي وحجم مواردها المالية والبشرية المماثل لحجمها لدى الجهات المانحة البارزة في مجال سيادة القانون. وكان أصحاب المصلحة هؤلاء يتقاسمون فهماً مشتركاً بأنه من المرجح أن يكون قرار مجلس الأمن 1244 (1999) مفتوحاً في المستقبل المنظور، مما يتيح فرصة للبعثة

(31) البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا في أوروبا الشرقية ووسط آسيا.

(32) انظر <https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/country/Kosovo>.

(33) المفوضية الأوروبية (2021).

(34) أشارت تقديرات وكالة كوسوفو للإحصاء أن عدد سكان كوسوفو سينخفض إلى 1,66 مليون نسمة بحلول عام 2050، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 11,22 في المائة منذ عام 1989. ولوحظ اتجاه مماثل في جميع أنحاء منطقة البلقان.

(35) في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، استقال صرب كوسوفو بشكل جماعي من مؤسسات الدولة، بما في ذلك من الوظائف المتصلة بسيادة القانون، في نزاع بشأن لوحات تسجيل السيارات.

(36) منظمة Aktiv غير الحكومية، مواقف الطوائف الصربية في كوسوفو. متاحة عبر الرابط التالي: <https://ngoaktiv.org/wp-content/uploads/2022/12/FINAL-SRB-TREND.pdf> (باللغة الصربية).

لاستعراض وجودها في جميع أنحاء الإقليم، والمشاركة، بالتنسيق مع الشركاء الآخرين في مجال سيادة القانون، في تدخلات استراتيجية بطريقة أكثر شمولاً.

## خامساً - التوصيات

48 - تقدم شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أربع توصيات هامة إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (انظر الجدول 2).

الجدول 3

### توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية

| التوصية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    | مؤشرات الإنجاز                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1 - تعزيز إطار مراقبة الأداء الخاص بها باستخدام بيانات على مستوى النتائج لتتبع ما تقوم به من برمجة وتنفيذ في مجال سيادة القانون والإبلاغ عن ذلك.                                                                                                                                                                                                           | وضع إطار لرسم خرائط سيادة القانون ورصد الأداء وتقييمه يشمل أولويات سيادة القانون؛ وزيادة استخدام مؤشرات وبيانات النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء                                                                                                                                                                                              |
| 2 - التنسيق مع جميع المؤسسات والجهات الفاعلة ذات الصلة بسيادة القانون، بما في ذلك إدارة كوسوفو، وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو، والكيانات الثنائية والمتعددة الأطراف، فضلاً عن شبكات المجتمع المدني والشبكات النسائية، من أجل التوصل إلى فهم شامل لاحتياجات جميع الطوائف وتحديد مجالات العمل الاستراتيجي المشتركة، بغية بناء الثقة فيما بين الجهات الفاعلة. | زيادة أنشطة الدعوة والتعاون مع إدارة كوسوفو والجهات الفاعلة الدولية في مجال سيادة القانون على المستوى الاستراتيجي<br>آلية تنسيق موسعة مع منظمات المجتمع المدني وشبكات الطوائف التي لا تشكل أغلبية في جميع أنحاء كوسوفو<br>استخدام القدرات والموارد الاستراتيجية لمقر الأمم المتحدة، بما في ذلك قدرات وموارد مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية |
| 3 - تصميم وإدماج تدخلات استراتيجية تديرها وتنفذها بعثة الأمم المتحدة، تكون مكملة لتدخلات الجهات المانحة البارزة وبالتنسيق معها، لنقل المعرفة المؤسسية وتعزيز الاستدامة، أساساً في المجالات التالية:                                                                                                                                                        | خطة البعثة للتصدي للثغرات الحرجة والطويلة الأجل في مجال سيادة القانون في كوسوفو<br>تعبئة وإعادة توزيع الموظفين وموارد الميزانية المخصصة للتدخلات الاستراتيجية في مجال سيادة القانون، والتدخلات التي تستهدف الفئات الضعيفة من السكان                                                                                                              |
| 1-3 تصميم وتنفيذ أنشطة دعم مؤسسات سيادة القانون في كوسوفو، ولا سيما المحاكم والادعاء العام، لتحسين كفاءتها عن طريق استهداف الثغرات الاستراتيجية الطويلة الأجل.                                                                                                                                                                                             | زيادة الأنشطة الاستراتيجية البرنامجية وغير البرنامجية المبلغ عنها في ميزانية البعثة ووثائق أدائها                                                                                                                                                                                                                                                |
| 2-3 تقديم الدعم للسلطات لتعزيز توفير المعونة القانونية المجانية في جميع أنحاء كوسوفو، ولا سيما للطوائف الضعيفة.                                                                                                                                                                                                                                            |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |

| التوصية                                                                                                                                                                                                                                    | مؤشرات الإنجاز                                                                                                    |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p>3-3 تقديم التوجيه للسلطات البلدية في إضفاء الطابع المؤسسي على الخدمات القانونية وتوسيع نطاقها لمنع العنف الجنساني ومكافحته.</p>                                                                                                         | <p>زيادة الحملات الإعلامية والمنشورات المتعلقة بأنشطة البعثة وإنجازاتها وأفضل ممارساتها في مجال سيادة القانون</p> |
| <p>4 - استخدام رسائل وأنشطة توعية استراتيجية أكثر وضوحاً ومحددة الأهداف بقدر أكبر للتواصل مع السلطات المحلية وجميع الطوائف باللغات الرسمية وغيرها من اللغات لتيسير بناء الثقة في عمل البعثة في مجال سيادة القانون ومدى قبول هذا العمل.</p> |                                                                                                                   |

## التعليقات الواردة من الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على مشروع التقرير

يسرني أن أحيل طيه، لنظركم، رد الإدارة على مشروع التقرير، مشفوعاً بخطة عمل لتنفيذ التوصيات، وفقاً لمذكرة المرسلة بالرقم المرجعي OIOS-2023-00106 والمؤرخة 20 كانون الثاني/يناير 2023.

تود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تعرب عن امتنانها لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على إتاحة الفرصة لها للتعليق على مشروع التقرير النهائي بشأن تقييم نتائج إسهام البعثة في سيادة القانون. وتعترف البعثة بأهمية هذا التقييم وتعرب عن تقديرها لعملية التقييم الشاملة والتشاركية.

ولا تزال سيادة القانون تمثل أولوية بالنسبة للبعثة، وبالنسبة للاستقرار والحوكمة والتنمية في كوسوفو. وواصلت البعثة، في سياق عملها في بيئة مليئة بالتحديات، ترتيب جهودها لدعم الأولويات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل من خلال الدعوة والرصد والإبلاغ، وأداء المهام التنفيذية المتبقية والأنشطة البرنامجية، في إطار الولاية القضائية لكوسوفو.

وقامت البعثة، من أجل دعم الاستقرار وتوطيد سيادة القانون من خلال أنشطتها البرنامجية، وعن طريق العمل بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو، ولا سيما البرنامج الإنمائي، بدعم ما يلي: '1' إدماج السلطة القضائية في شمال كوسوفو؛ '2' زيادة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء؛ '3' توفير المعونة القانونية المجانية للفئات الضعيفة؛ '4' تعزيز استجابة المؤسسات؛ '5' تحسين إدارة القضايا والحد من تراكمها من خلال نشر مساعدين لغويين وقانونيين؛ '6' تحديث نظم المحفوظات؛ '7' البنى التحتية لقاعات المحكمة ومعدات في أثناء جائحة كوفيد-19؛ '8' مكافحة العنف الجنساني؛ '9' تحسين قضاء الأحداث والمؤسسات الإصلاحية الخاصة بهم.

ونظراً للتطورات السياسية والأمنية في شمال كوسوفو خلال الربع الأخير من عام 2022، والتي بلغت ذروتها بانسحاب صرب كوسوفو من مؤسسات سيادة القانون، ستكون هناك حاجة إلى بذل جهد هائل للحفاظ على الإنجازات السابقة الهامة واستعادتها، لتمكين التماسك المؤسسي وتقديم الخدمات الفعالة بهدف توطيد سيادة القانون والحوكمة الديمقراطية الرشيدة، والسعي إلى تطبيع العلاقات.

وفي صلة بتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تعكف البعثة بالفعل على تحسين التعاون والتنسيق مع السلطات المحلية والمجتمع المدني في كوسوفو، وتواصل تعزيز جهودها مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو وغيره من الشركاء في مجالات العمل الاستراتيجي المشترك، وتكمل الجهود وتستفيد من الميزة النسبية لكل طرف من الأطراف المعنية. ومن شأن ذلك أن ييسر نقل المعارف المؤسسية ويعزز الاستفادة في المجالات المحددة في مشروع التقرير، وأن يساعد على بناء الثقة فيما بين الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون وبين الطوائف وتجاه المؤسسات العامة. وتعمل البعثة أيضاً على تعزيز إطارها لرصد الأداء باستخدام بيانات على مستوى النتائج لتتبع جهودها في مجال سيادة القانون وتوجيهها. وعلاوة على ذلك،

\* يعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا المرفق النص الكامل للتعليقات الواردة من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وقد أُرسيَت هذه الممارسة تمثيلاً مع قرار الجمعية العامة 263/64 بناءً على توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

تستخدم البعثة رسائل وأنشطة توعية استراتيجية أكثر وضوحاً ومحددة الأهداف بقدر أكبر للتواصل مع السلطات المحلية والطوائف بلغاتها، من أجل بناء الثقة وحشد الدعم لعمل البعثة في مجال سيادة القانون.

وبعد استعراض التقييم، يسرنا أن نبليكم بأننا نقبل التوصيات الأربع الواردة في مشروع التقرير وبدأنا في اتخاذ إجراءات وفقاً لذلك. ونحن على ثقة بأن التقييم وتوصياته سيعززان إسهام البعثة في سيادة القانون والسلام والأمن وحقوق الإنسان.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لتوجيه الشكر لكم ولموظفيكم الذين شاركوا في التقييم لما أبدوه من كفاءة مهنية وتعاون متميزين.

---